

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٧

بشأن الغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مالية المجلس الدائم
للتدریب المهني والكافية الانتاجية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مالية المجلس
الدائم للتدریب المهني والكافية الانتاجية ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ - يعهد إلى وزير الصناعة بالتصريف في المبلغ المتبقى من
ميزانية المجلس الدائم للتدریب المهني والكافية الانتاجية عن العام الماضي
دون التقيد بالقواعد المالية الحكومية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون،
ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
في شأن التوفيق والتحكيم في مخالفات العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
التفريق والتحكيم في مخالفات العمل ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦
لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير البريد وإضافة مادة جديدة
إلى القانون المذكور

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير
البريد ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦
لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على الوجه الآتي :

”ويختص عضو مجلس الإدارة المتدرج بتعيين موظفى الصندوق
وو مستخدميه وترقيتهم وفقاً للقواعد التي تعيّنها اللائحة التنفيذية كالتالي
هذه اللائحة اختصاصاته الأخرى وقواعد ”نأدب هؤلاء الموظفين
لمستخدمين“ .

مادة ٢ - تضاف إلى القانون سالف الذكر مادة جديدة برقم ٥ مكرراً
لنص الآتي :

”مادة ٥ مكرراً - تسرى في شأن موظفى الصندوق“ ”وو مستخدميه
حكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه“ ”وذلك فيما لم تنص
إليه اللائحة التنفيذية المنصوص عليها في المادة السابقة“ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية (٧ يناير ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر